Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 642-659
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.31

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Role of Oil in achieving A Diversified Economy; A Vision for Achieving Sustainable Development in Iraq

Marwan Abdul Hazza*
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Oil, economic diversification, sustainable development.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	27 Feb. 2025
Received in revised form	26 May. 2025
Accepted	02 Sep. 2025
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Marwan Abdul Hazza
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: The research aims to shed light on exploring the relationship between oil and economic diversification in Iraq, and how diversifying sources of income can contribute to achieving sustainable development. The research was based on the descriptive and analytical approach. The study found that there is a statistically significant positive effect of the level of economic diversification in achieving sustainable development in Iraq at a significance level of 0.01. It showed that there is a strong, statistically significant positive correlation between economic diversification and achieving sustainable development in Iraq at a significance level of 0.01. It was found that whenever the level of economic diversification increased by 1%, the level of achieving sustainable development in Iraq increased by 0.636%., The research recommends that the Iraqi government should implement strategies and policies aimed at achieving economic diversification.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 642-659
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.31

دور النفط في تحقيق اقتصاد متنوع: رؤية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

مروان عبد هزاع سليم
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء نحو استكشاف العلاقة بين النفط و تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق، وكيف يمكن لتنويع مصادر الدخل أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما يسعى البحث إلى مناقشة مشكلة أساسية تتمثل في التعرف على دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق، بضمان استقرار الاقتصاد الوطني ودعم التنمية المستدامة، ولذلك يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها أن زيادة التنوع الاقتصادي في العراق وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي في الدخل يؤدي إلى تحسين مستويات التنمية المستدامة في البلاد، وقد تم الاعتماد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق عند مستوي معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى التنوع الاقتصادي بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق التنمية المستدامة في العراق بمقدار 0.636%، ويوصي البحث الحكومة العراقية بضرورة القيام بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النفط، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة.

المقدمة

تُعدّ الثروة النفطية من أهم مصادر الطاقة عالميًا، إذ تُسهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول، يُعد النفط الذي يُعرف بالذهب الأسود، من أغلى الثروات الطبيعية في العالم، ويُعدّ شريان الحياة للاقتصاد العالمي، ورغم التقلبات التي تشهدها أسعاره في الأسواق العالمية، إلا أنه سيظل يحتفظ بأهميته ودوره المحوري لفترة طويلة، فقد أصبح مصدرًا أساسيًا للطاقة والحرارة، بفضل التطور العلمي والتكنولوجي. (بنداري، 2023: 1336). كما يمثل العمود الفقري للإيرادات الحكومية والنشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فأن الاعتماد المفرط على هذا القطاع يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط، مما يؤثر على الاستقرار المالي والتنمية المستدامة. لتحقيق تنوع اقتصادي يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو المستدام، بات من الضروري تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والطاقة المتجددة، مما يضمن تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات.

يعتمد العراق بشكل كبير على القطاع النفطي، إذ يشكل أكثر من 90% من إجمالي صادرات البلاد ويعد المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية. وفي ظل التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، يعاني الاقتصاد العراقي من الاعتماد المفرط على النفط، مما يجعله عرضة للتقلبات الحادة في الأسعار العالمية. هذا الارتباط الوثيق بأسواق النفط الدولية يعرّض العراق لصدمات اقتصادية تؤثر على الاستقرار المالي والتنمية، مما يبرز الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات جديدة تقلل من تأثير هذه التقلبات وتعزز النمو المستدام. (حمد، 2024: 243). لذا يعمل البحث على

استكشاف العلاقة بين دور النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي في العراق، وكيف يمكن لتنويع مصادر الدخل أن يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: يمثل النفط المحرك الرئيس للنمو والنشاط الاقتصادي في العراق، والمصدر الأساسي للموازنة العامة. ففي حال ارتفاع أسعار النفط العالمية، إذ يرتبط انتعاش الاقتصاد العراقي ارتباطًا وثيقًا بأسعار النفط العالمية، إذ يؤدي ارتفاعها إلى زيادة إيرادات الموازنة العامة، مما ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي. وعلى العكس، فأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى تراجع الإيرادات، مما يؤثر سلبًا على معدلات النمو ويزيد من التحديات الاقتصادية. هذا الاعتماد الكبير على مورد واحد يثير قلق صانعي السياسات الاقتصادية، إذ يبرز ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل لتقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. إن التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا يُعد خطوة أساسية لضمان تنمية مستدامة تقاوم التقلبات العالمية وتحقق الاستقرار الاقتصادي في العراق، لذلك، بدأت الدول بتنفيذ برامج تهدف إلى تنويع الاقتصاد، إذ إن الاقتصادات التي تعتمد على مصادر دخل متعددة تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والصدمات الخارجية. وفي العراق، الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي كمصدر رئيس لتمويل الميزانية العامة، أصبح تحقيق التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة، إذ تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي. تسعى الدولة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على مصادر دخل متعددة، بدلاً من الاعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي، وذلك لضمان الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. ومن هنا، تتمثل إشكالية البحث في التعرف على دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو ومواكبة التغيرات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق، بعده المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، مع التركيز على إمكانية تطوير قطاعات اقتصادية بديلة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف يسعى للتعرف على:

- ❖ التعرف على دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق.
- ❖ التعرف على مستوى التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.
- ❖ التعرف على التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهمية كبيرة نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه النفط في الاقتصاد العراقي، وتأثيره المباشر على الاستقرار المالي والتنمية المستدام، فلذلك يسعى البحث لتقديم رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات، مما يُساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة واستقرارًا، ويمكن تحديد أهمية البحث في الآتي:

1. المساهمة في توسيع المعرفة حول تأثير النفط على الاقتصاد العراقي وسبل تحقيق التنوع الاقتصادي.
2. المساهمة في توجيه السياسات الاقتصادية للحكومة العراقية، ووضع استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.
3. المساهمة في تقديم توصيات لصُناع القرار حول كيفية تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجذب الاستثمارات التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

فرضية البحث: تقوم الدراسة على فرضية مفادها عدم وجود علاقة تربط بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات من مصادرها الأولية الكتب والمقالات والدراسات العلمية المتعلقة بموضوع البحث النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي نحو التنمية المستدامة في العراق، فضلا عن الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل المادة العلمية واقتراح حلول لتوجيه العراق نحو تطبيق التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

الدراسات السابقة:

1. تناولت دراسة (بشير الطائي في 2021) بعنوان دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق، الشروط وآليات القياس، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق، الشروط وآليات القياس، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توصيف نموذج الدراسة، وتوصلت الدراسة بأن الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في مستويات التنويع الاقتصادي، ويستدل من خلال ارتفاع قيمة المؤشر (H.H) التي كانت تقترب من الواحد الصحيح وبخاصة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات والإيرادات للموازنة، وهي نتيجة منطقية لتفرد القطاع النفطي في استحواذه على الأهميات النسبية للناتج والصادرات والإيرادات، وكذلك الحال وبشكل أكثر وطأة في هيكل القوي العاملة وهيكل ملكية وسائل الإنتاج، كما ترى الدراسة بأن تنويع الاقتصاد العراقي ليس بالأمر اليسير في ظل تناقضات البيئية الاقتصادية والظروف الاجتماعية والتغيرات السياسية والأمنية التي تقيد السياسات الإصلاحية.
2. دراسة (مصعب عبد العالي في 2017) بعنوان تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للفترة ما بين (2003-2015)، هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي العراقي من أجل التعرف على حجم التخصص أو التركيز الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على الطريقة الاستقرائية في تحليل الجداول والمعلومات المتعلقة بالأسعار والعوائد بهدف معرفة واقع الاقتصاد العراقي وإمكانات تنويعه، وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاعل بين مجموعات عوامل اقتصادية وتقنية ومضاربة وسياسية وراء تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية خلال فترة البحث، كما توجد حالة من الخلل الواضح في شكل التجارة الخارجية، إذ احتلت صادرات النفط الخام العراقي الجزء الأكبر من الصادرات العراقية التي تجاوزت (99%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال فترة البحث، مما جعل الاقتصاد العراقي يعيش حالة من الخلل الواضح في ميزان مدفوعاته، توصي الدراسة بضرورة العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة نحو الاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتلاءم مع الموارد والإمكانيات المتوفرة في القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية.

من خلال عرض لبعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع النفط والتنويع الاقتصادي في العراق تبين وجود اهتمام بموضوع التنويع الاقتصادي في العراق، ويرجع ذلك الاهتمام بهذا الموضوع لما يساعد به من أفكار تفيد في تحقيق التطوير والنمو والتنمية، ولذلك فقد ساهمت هذه الدراسات في: تعزيز فهم واقع التنويع الاقتصادي في العراق: قدمت دراسة الطائي مؤشرات دقيقة حول ضعف التنويع الاقتصادي، خاصة من خلال تحليل قيمة مؤشر (H.H)، مما ساعد الباحث على بناء تصور واضح عن التحديات الهيكلية للاقتصاد العراقي، أكدت دراسة عبد العالي على هيمنة

النفط على التجارة الخارجية، إذ تمثل صادراته أكثر من 99% من إجمالي الصادرات، مما دعم تحليل الباحث حول الخلل في ميزان المدفوعات وأثره على الاقتصاد. وذلك يتميز هذا البحث بالتركيز على التنوع الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، وهذا لم تركز عليه الدراسات السابقة، فضلا عن تحديد العلاقة بين التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق بشكل أكثر دقة.

هيكلة البحث: من أجل تحقيق هدف البحث يتم تقسيمه على الآتي:

- المبحث الأول: النفط والتنوع الاقتصادي.
- المبحث الثاني: أثر العلاقة بين التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.
- المبحث الثالث: الإطار التطبيقي.
- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري النفط والتنوع الاقتصادي.

يعد النفط موردًا استراتيجيًا هامًا على مستوى دول العالم، إذ يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة قدرته على توفير فوائض مالية كبيرة تمثل مصدرًا رئيسا لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، تسعي الدول المنتجة للنفط إلى وضع الأهداف والسياسات التي تحقق الاستخدام الأمثل لهذا المورد، وتحقيق أقصى استفادة منه لتحقيق التنمية المستدامة، فلذلك يعد ذلك القطاع من أهم مصادر الموارد الطبيعية والدخل القومي للعديد من الدول العربية التي تتم إنتاجه، ولكن الأمر يستوجب عدم الاعتماد الكلي عليه كمصدر للدخل فلابد من التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية والتطور للمجتمعات.

المطلب الأول: صناعة النفط في العراق: تُعد الصناعة النفطية من أهم القطاعات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والدولي، إذ تُمثل ثروة قومية عالمية لا يجوز إهدارها أو تركها دون تنظيم، فهو عصب اقتصادات الدول، خاصة في الوقت الحالي، لكونه سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر رئيس للدخل. (طاهر، 1997: 1)

أولاً. مفهوم وأهمية النفط:

مفهوم النفط: تعريف النفط: كلمة النفط في الأصل كلمة لاتينية Petroleum والتي تعني " صخر+ زيت" فهو مدة من حيث تكوينه بسيطة تتكون من عنصرين "الهيدروجين والكربون" وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما، فكل مادة تتكون من جزئيات هي وحدات تركيبها الأساسية. (مخلفي، 2014: 6). كما ينظر إليه البعض بأنه عبارة عن " سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيماوية مختلفة. كما تحتوى على العديد من الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والاملاح، كذلك بعض المعادن مثل " الغناديوم والحديد والصوديوم". (رسن، 1990: 40).

ثانياً. أهمية النفط: يعد البترول أو ما يطلق عليه " النفط" مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة، طبقاً لإحصائيات الطاقة في العالم، فهو من أهم الثروات الطبيعية التي تكمن مناطق تجمعها في باطن الطبقات السفلي لسطح الأرض وقاع البحار والمحيطات، وقد خص الله سبحانه وتعالي طبيعة بعض المناطق دون غيرها باحتواء أرضها واحتضان جوفها لتلك الثروات النفطية الثمينة، وقد تميزت الصناعة النفطية منذ بدايتها في أوائل القرن الماضي بصفتها الدولية، فبالنسبة للعراق فأن النفط سلعة

ذات أهمية كبيرة لها تأثيرها الفعال على رسم صورة المشهد الاقتصادي في العراق، نتيجة لما يمتلكه من مقومات تساعد بشكل فعال على تحقيق التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الموازنة العامة للدولة، كما أن فوائضه تساهم في تحقيق التطوير والتنمية وتحسين الوضع الاقتصادي. (الربيعي، 2016:59)، لذا تمثل الصناعة النفطية في العراق واحدة من الركائز المهمة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي خاصة في بناء قاعدته التنموية ومساهمة إيراداته الكبرى في رفد الميزانية العامة للدولة وله تأثير كبير في السوق الدولية العالمية. فالعراق يمتلك احتياطي نفطي هائل، فقد يصل إلى امتلاكه حوالي 145مليار برميل نفطي، وينتج أكثر من 4 ملايين في اليوم، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، ويتوقع زيادة معدل انتاجه وتصدير خلال السنوات القادمة، بحكم زيادة استثمار في مجال النفط، إذ إنه شكل أكثر من 92% من الإيرادات العامة، وأكثر من 62% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 99% من الصادرات السلعية، (الأملح، 2022: 2).

ثالثاً. خصائص الصناعة النفطية: النفط أهم سلعة عالمية يمثل الوقود الأكثر استخداما في العالم وهو الأكثر إنتاجاً على المستوى التجاري فقد بلغ إنتاجه لعام 2003 نحو 3.637 تريليون طن متري وهو يمثل 37.3% من إنتاج الطاقة العالمية. (السناهي، 2012: 1) وهناك عدة خصائص للصناعة النفطية والتي تضم مجموعة من الصناعات تعتمد على موارد طبيعية استخراجية لها خصائص تختلف عن الصناعات المنجمية الأخرى وهي (مخلفي، 2014: 23):

1. ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة نتيجة لضخامة الإنتاج وتنوع مراحله مما يجعل تلك الصناعة عرضه للاحتكار.
2. سرعة التقدم التقني في هذه الصناعة والتي تنعكس في إمكانية خفض تكاليف الإنتاج مما يعظم من الإيرادات النفطية.
3. يعتبر النفط من الموارد الناضبة التي ترتبط بسقف زمني محدد مما يتطلب الموازنة بين حجم الاحتياطي ومعدلات الاستخراج ومعدلات الاستهلاك بالشكل الذي يؤدي إلى إطالة فترة الاستثمار وتقليل فترة النضوب لكي نحفظ حق الأجيال القادمة في هذا المورد.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي: يعد التنويع الاقتصادي هدفاً ضرورياً وكافياً لتوفير الظروف المناسبة للانطلاقة التنموية في الدول النامية بشكل خاص، إذ إنه يرتبط ببعض المضامين التي من أبرزها معالجة الاختلالات الهيكلية عبر تقليل الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي، (الطائي، 2021: 48)

أولاً. مفهوم التنويع الاقتصادي: يعد مفهوم التنويع الاقتصادي من المفاهيم التي تحمل العديد من الأبعاد المختلفة وتحمل أكثر من تفسير، ويمكن عرض بعض المفاهيم الخاصة بالتنويع الاقتصادي. فالتنويع الاقتصادي يعني" تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة نسبة مساهمات القطاعات الإنتاجية، بغية تأسيس قاعدة اقتصادية لتحقيق الاستفادة الممكنة من الموارد المادية والبشرية المتوافرة التي يعتمد استمرارها على المؤشرات الداخلية دون المؤشرات الخارجية، فضلاً عن تقليل الاعتماد الرئيسي على إنتاج وتصدير سلعة واحدة. (العلي، 2016: 37)، فبذلك يمثل التنويع عملية تنموية تعتمد على تحولات هيكلية تهدف لزيادة وتنويع القدرة الانتاجية للاقتصاد ينجم عنها رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية أو الخدمية.

يشير مفهوم التنويع بأنه "الحالة التي تساهم من خلالها كافة قطاعات الدولة بشكل متقارب في تكوين الناتج القومي، وبذلك يصبح الاقتصاد الوطني قادر على تصدير مختلف السلع". (الخطيب، 2014: 2)، فالتنويع" عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف إلي إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل". (القرعان، 2013: 25) وبناء على ذلك فالتنويع ينصرف معناه إلى المشاركة المتزايدة للقطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال بناء قاعدة اقتصادية متنوعة من القطاعات المختلفة"، حيث يتم الاستثمار فيها من أجل تقليل الاعتماد المفرط على مورد واحد دون الأخر (البوعلي، شعبان،2020: 13).

ثانياً. أهمية تنويع الاقتصاد العراقي: يمثل التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة ومكانة على مستوى الدول، فقد أدركت الدول أهمية التنويع الاقتصادي من خلال دوره في تجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد، فبذلك فأن أي تقلبات في أسعار النفط تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، (منير، العلاوي، 2021: 540). فبذلك تكمن أهمية وضرورة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة للدولة، من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.

فلذلك أصبح التنويع الاقتصادي هدفاً ضرورياً لتوفير الظروف المناسبة للانطلاقة التنموية، فبالنسبة للاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط مالياً وإنتاجياً وتجارياً، فأن ذلك له مردوه السلبي على الوضع الاقتصادي في العراق بشكل عام، فأي تذبذب وعدم استقرار في أسعار النفط بالإيجاب يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد، أما في حالة الركود وانخفاض معدل الطلب على البترول يؤدي إلى حالة من التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي، إذ يأتي عدم الاستقرار في الأسعار من كونه سلعة تتحكم فيها الأسواق الدولية دون التحكم فيها بشكل إنفرادي، بخلاف أن الاعتماد الكبير على النفط يؤدي إلى نضوب كمياته، ولا يمكن الاعتماد عليه مدى الحياة، ومن الجدير بالذكر أنه في ظل حالة التطور والتقدم التقني التي يعيشها العالم، يتم اكتشاف البدائل للنفط مثل (اكتشاف النفط الصخري، التوسع في الطاقة المتجددة)، واستطاعتها على القيام بإشباع الاحتياجات والرغبات التي يحققها البترول، أي سد احتياجات السوق، فأن ذلك الأمر يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض أسعار البترول، وبالتالي يهدد الاقتصاد العراقي بشكل خاص، كونه يعتمد بشكل أساسي على البترول في تمويل الموازنة العامة للدولة. (الأملح، 2022: 2) فلذلك لابد من ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المتنوعة.

ثالثاً. مبررات تنويع الاقتصاد: يعد التنوع الاقتصادي اليوم على مستوى العديد من الدول هدفاً استراتيجياً، يتم التخطيط له ضمن الرؤيا المستقبلية للتنمية على مستوى الدولة، كونه أحد الأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة على حد سواء، إذ يساعد التنويع للتحول من الاعتماد الكلي على المشتقات أو الإيرادات البترولية إلى التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل غير النفطية، فضلا عن القيام بتحسين الاستثمار في كافة المجالات، ومن ثم القدرة على بناء اقتصاد قوي أكثر استدامة. كما يمثل التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية المتوازنة (عبد الحميد، 2018: 11). وبذلك يمكن عرض مبررات الاعتماد على التنويع الاقتصادي في العراق على النحو الآتي:

1. تقليل الاعتماد على النفط. أن الاعتماد الكلي على النفط في تمويل أنشطة الموازنة العامة للدولة، يؤثر بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي، إذ أن هذه الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض عرضة للنضوب، فلذلك فأن الأمر يستوجب وجود قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج (حسين، 2017: 43- 44).
2. تُعد الموارد المستخرجة من باطن الأرض، وخاصة الوقود الأحفوري، ذات طبيعة ناضبة، مما يفرض ضرورة تبني قاعدة اقتصادية بديلة تضمن استدامة الإنتاج والنمو الاقتصادي.
3. التنويع الاقتصادي كوسيلة لمحاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي: غالبًا ما تعاني الدول النفطية من تقلبات اقتصادية حادة بعد فترات ازدهار الصادرات النفطية، مما يؤدي إلى انهيار معدلات النمو ودخول الاقتصاد في حالة ركود، مع تراجع الإيرادات العامة. لذا يُعد التنويع الاقتصادي استراتيجية فعالة للحد من هذه الاختلالات، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على مورد واحد.
4. دور التنويع الاقتصادي في حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية والداخلية: يُظهر تحليل اقتصادي أن 50% من التقلبات التي تواجه البلدان النامية تعود إلى تركيزها في القطاعات الأكثر عرضة لهذه الصدمات، على عكس الدول المتقدمة التي تمتلك بنية اقتصادية متنوعة، مما يمنحها مرونة أكبر في التعامل مع الأزمات وتكييف سياساتها الاقتصادية وفق المتغيرات العالمية (الخيكاني والغالبي، 2022: 436)
5. تقليل المخاطر وتحقيق النمو الاقتصادي: فأن التنويع من المتوقع أن يزيد استقرار الاقتصاديات المحلية وتعزيز قدرتها على النمو، فالتنويع عاملاً مهماً في تحسين كفاءة العوامل الانتاجية، ومن ثم زيادة النمو. (هواري وعلي، 2019: 216)

فلذلك يتبين بأن الاعتماد على التنويع الاقتصادي يساعد على بناء اقتصاد قادر على مواجهة الأزمات، ويضمن حالة استمرارية من أجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والعمل على تنفيذ الخطط، كما أن في ظل وجود بيئة مستقرة فأن ذلك يؤدي إلى جذب الاستثمار، وتشجيع معدلات النمو الاستثماري، كما أن الاقتصاد المتنوع يخلق نوع من التأمين على التشغيل، فأن وجود العديد من الصناعات يخلق مزيد من فرص العمل، مما يساهم بدوره على تحقيق التنمية.

رابعاً. سياسات التنويع الاقتصادي في العراق: تعتمد الكثير من الدول التي تسعى إلى الاعتماد على التنويع الاقتصادي إلى اتباع سياسات تتناسب مع الوضع الاقتصادي للدولة، ومن بين هذه السياسات الآتي (حسين، 2017: 47):

1. السياسات الاستثمارية: تعد أحد السياسات الأساسية والفعالة التي تساهم بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل، إذ إنها تقوم بالتشجيع على الاستثمار في القطاع الخاص، وتعزيز مبادرات التنمية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن توفير بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتقديم تسهيلات وحوافز للمستثمرين، فضلاً عن السياسات الاستثمارية التي تساعد على التنوع الاقتصادي في العراق " بناء شراكة بين القطاع الخاص والعام، توسيع وتنويع البنية والخدمات الارتكازية " التحتية"، إصلاح القطاع المالي وتحسين فاعليته، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر" (جمهورية العراق، 2009: 28)، فالسياسات الاستثمارية تلعب دوراً حاسماً في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق، لذا على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات فعالة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتطوير البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية.
2. السياسة الإنتاجية: التركيز على القطاعات الإنتاجية غير نفطية ويتم ذلك بالتركيز الفعال على القطاع الزراعي، لأن ذلك القطاع يعد من القطاعات الرئيسة التي تحرك الاقتصاد، لما يوفره من احتياجات

غذائية للأفراد، فيتسم بتنوعه من حيث أنتاج المواد الغذائية " كالخضروات والفاكهة والحبوب، والقطن" مما يمكن استخدامها كمدخلات لصناعات أخرى، والتي تساهم بشكل فعال في تحقيق استقرار اقتصادي، فالعراق لم يوجه خططه الاستثمارية نحو الاعتماد على القطاع الزراعي، بالأخص بعد سقوط النظام السياسي في 2003 (البوعلي وشعبان، 2020: 49)، لابد أن يحتل هذا القطاع أهمية كبيرة في ضوء الاستراتيجيات المستقبلية، إذ إنه يرفد للعديد من القطاعات بالمواد الأولية، فهو دافع قوي لتحقيق التنمية والاستقرار.

خامساً. متطلبات التنويع الاقتصادي: من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق فأن الأمر يستوجب ضرورة التخطيط لذلك الأمر ووضع الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق ذلك الأمر:

1. تطوير القطاعات غير النفطية :الاستثمار في القطاعات الأخرى، مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا، وتطويرها وتحديثها .
2. تشجيع الاستثمار: توفير بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتقديم تسهيلات وحوافز للمستثمرين .
3. تنمية الموارد البشرية الاستثمار في التعليم والتدريب لتأهيل الشباب العراقي وتزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل .
4. تحسين البنية التحتية تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات، لجذب الاستثمارات وتسهيل حركة التجارة .
5. تنويع الصادرات: زيادة الصادرات غير النفطية، وتنويع الأسواق التصديرية (عساف، 2014: 479).

المبحث الثاني: أثر العلاقة بين التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي بشكل كبير من تخلف في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، كونه يعتمد على العوائد النفطية بشكل كبير كونه واحد من الاقتصادات أحادية الجانب، التي تعتمد بشكل كبير على العوائد المتحققة من قطاع النفط، فأن التقلبات الكثيرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وما نتج عنها من آثار سلبية على البلدان النفطية، فضلا عن أن الدول التي تعتمد على النفط كمورد وحيد للاقتصاد، لا تستطيع وضع خطة اقتصادية للتنمية، (خضر، 2024: 102). فلذلك لابد من تحقيق التنويع الاقتصادي فمن الجدير ذكره أن عملية التنوع الاقتصادي ليست بالعملية السهلة، بينما تحتاج هذه العملية، لاستراتيجيات مدروسة وفعالة قائمة على التنوع في الأفكار والأساليب والسياسات، بهدف الاستفادة منها إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد العراقي، مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في العراق، والالتحاق بركاب التطور مثل المجتمعات الدولية (الطائي، 2021: 53).

إذ تسعى التنمية المستدامة إلى التركيز على تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. في ظل التصدي للتحديات العالمية التي تواجهها، بما في ذلك الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والسلام والعدالة، لذا فأن تعزيز هذه الأهداف على المستوى المحلي يعني ضمنيا مواءمة هذه الأهداف ومقاصدها ومؤشراتها مع الأوضاع والظروف ضمن تخطيط السياسات العامة للدول وتنفيذها، فالتنمية المستدامة عملية ديناميكية متجددة تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة، فالتنمية المستدامة ليست هدفًا ثابتًا، بل هي عملية مستمرة تتطلب التكيف مع التغيرات في الظروف والاحتياجات.(مناتي، 2017: 116)، وفي الواقع، ينطوي إطار أهداف التنمية المستدامة إلى تبني استراتيجيات وسياسات تفاعلية على

المستوي البيئي الاجتماعي والاقتصادي، لتحقيق التوازن والاستدامة في التنمية، وبذلك فأن تحقيق هذا الهدف يستوجب ضرورة وجود اقتصاد متنوع، يدعم تحقيق هذه الأهداف، ويساعد في تحقيقها.

المطلب الأول: دور النفط في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق: يمثل النفط موردًا استراتيجيًا هامًا في العراق، إذ يلعب دورًا محوريًا في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في البلاد، يعتبر النفط مصدرًا رئيسا للدخل الحكومي، إذ يؤمن أكثر من 90% من إيرادات الحكومة العراقية، ونتيجة لذلك، يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، مما يؤدي إلى تحديات كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ إن الدور الذي يؤديه أي قطاع من القطاعات الاقتصادية لابد أن يعتمد بالدرجة الأساسية على ما يتوافر لديه من إمكانات متاحة، فلذلك فأن القطاع النفطي العراقي يساهم بمقومات يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنوع الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية. (البوعلي وشعبان، 2020: 73)

ففي هذا السياق، يعد دور النفط في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق أمرًا بالغ الأهمية، لامتلاكه القدرة على توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما يمكن أن يسهم النفط في تحسين البنية التحتية الاقتصادية في العراق، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أولاً. تأثير النفط على التنويع الاقتصادي: يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة طبقاً لإحصائيات عام 2017 بلغت 147.2 مليار برميل، تتنوع بين 73 حقلاً في محافظات العراق المختلفة، فضلا عن أن عائدات النفط بالعراق، تساهم بنسبة حوالي 96% من إجمالي الصادرات العراقية. (نصيف، 2016: 478). فالنفط ضروري للعديد من الصناعات، ومهم لتحقيق الحفاظ على الحضارة الصناعية، ففي ظل ما عانه العراق من أزمات وصراعات وحروب كلفت العراق ديون ثقيلة، بخلاف اهمال القطاعات الإنتاجية، مما أدي لتأخير عملية التنمية، لذا فالأمر يستوجب ضرورة العمل على تحقيق التنمية والتركيز على التنويع الاقتصادي، لأن ذلك القطاع مازال يمد الاقتصاد العراقي بمقومات بقائه دون القطاعات الأخرى.

فبناء على ذلك يمكن الاعتماد على القطاع النفطي في تحقيق التنوع الاقتصادي، إذ يمكن استخدام طاقة العراق الانتاجية من النفط على أساس أنها تمثل المحدد الوحيد للوصول على عائدات نفطية من أجل " تنويع الاقتصاد وتنفيذ برامج الاستثمار"، فخلال الخمسين سنة الماضية لم يستغل العراق الوضع في توليد تمويل مستدام بدفع مسيرة التنمية، مما يستلزم ذلك ضرورة تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، من خلال تعزيز القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائد كمدخل للتنويع الاقتصادي. (محمد، 2011: 18) ونتيجة لما يتصف به الاقتصاد العراقي من كونه اقتصاد نامي، فلا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بممارسة دوره القيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما استوجب ضرورة تفعيل دور المالية العامة، وفي ظل ما يساهم به النفط من دور فعال في تمويل الموازنة العامة للعراق، فلذلك يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير في وضع خطط اقتصادية متكاملة لتحقيق التنويع الاقتصادي بأنشطته المختلفة. (الأملح، 2022: 13)

جدول (1): تقديرات الإنتاج النفطي الاحتياطي منه للأعوام (2005- 2015) مليون برميل يومياً

السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الانتاج (الف برميل يومياً)
2005	115000	1853.2
2006	115000	1957.2

السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الانتاج (الف برميل يومياً)
2007	115000	2183.7
2008	143100	2280.5
2009	141350	2336.2
2010	140300	2358.1
2011	144211	2662.6
2012	143069	2942.4
2013	142503	2979.6
2014	115000	3110.5
2015	115000	3504.1

المصدر: شبيب الشمري: الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985-2015)

ثانياً. العوامل المؤثرة في العلاقة بين النفط والتنوع الاقتصادي: إن طبيعة العلاقة بين النفط والتنوع الاقتصادي علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، وتتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، وإدارة الموارد النفطية، والسياسات الحكومية، والعوامل المؤسسية، والعوامل الخارجية.

1. الاحتياطيات النفطية: فالقطاع النفطي في العراق يمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، لما يساهم به من كميات هائلة من البراميل التي تصدر، والاستفادة من عوائدها في تمويل الموازنة للدولة، ومن ثم الاستفادة من الاحتياطيات النفطية في تمويل مشاريع التوع الاقتصادي. فبذبك هناك علاقة ايجابية بين الاحتياطيات النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي. (البوعلي وشعبان، 2020: 83).
2. تقلبات أسعار النفط: إذ تعد تقلبات أسعار النفط من أهم العوامل التي تؤثر على العلاقة بين النفط والتنوع الاقتصادي. عندما تكون أسعار النفط مرتفعة، تميل الدول المنتجة للنفط إلى التركيز على هذا القطاع، وإهمال القطاعات الأخرى، وعندما تنخفض الأسعار، تواجه هذه الدول صعوبات اقتصادية، مما يُحفزها على البحث عن مصادر دخل أخرى.

كما تُؤدي تقلبات أسعار النفط إلى دورات اقتصادية في الدول المنتجة للنفط، إذ تشهد فترات من النمو والازدهار عندما تكون الأسعار مرتفعة، وفترات من الركود والانكماش عندما تكون الأسعار منخفضة، هذه الدورات تجعل من الصعب على هذه الدول تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

المطلب الثاني: العلاقة بين التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة: ففي الفترة الأخيرة أصبح هناك توجه عالمي نحو تطبيق التنمية المستدامة بإبعادها المختلفة بما يفيد في الوصول إلى مستقبل مستدام، إذ إن التنمية المستدامة هي عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، تهدف بشكل عام إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوي البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي إلى مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة(الحسن، 2011: 5). ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع العراقي فأننا نعتمد على استراتيجية التنويع الاقتصادي، والعمل

على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي (الخزرجي، 2024: 60)

يشكل التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد توجهاً استراتيجياً لتحقيق التنمية، ومن ثم أحد أساسيات التنمية المستدامة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، (الفتلاوي، 2024: 41) وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية سواء في تعدد أنواع السلع والخدمات وكذلك الأسواق بما فيها الدولية، ومثل هذا التوجه في السياسة الاقتصادية سوف يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التقلبات الاقتصادية وتحديات المنافسة العالمية لضمان الآفاق الإيجابية للنمو على المدى الطويل في مواجهة نضوب المصادر الطبيعية، خصوصاً في الدول التي تعتمد على مصدر واحد للدخل كالنفط مثلاً. كما أن التنويع الاقتصادي يساهم بوتيرة متسارعة في تطوير بيئة الأعمال والتي سوف تؤدي إلى ابتكار مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي يمكنها أن تتسع لتلبية الزيادة في الاحتياجات الأساسية للسكان والتي تدور حول توفير فرص العمل، والغذاء، والصحة والتعليم، والمسكن. فالاستقرار الاقتصادي يساعد في الحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة، وقدرة الحكومة على القيام بإدارة المورد المالية لتغطية أوجه الانفاق المختلفة.

أولاً. آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة: يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال آليات عدة، منها تطوير قطاعات اقتصادية جديدة مثل الزراعة والصناعة والسياحة، وتعزيز الاستثمار في هذه القطاعات، وتطوير البنية التحتية اللازمة لدعمها. كما يمكن أن تشمل الآليات الأخرى تعزيز التجارة الخارجية وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية (عساف، 2014: 481)

1. زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.
2. تطوير الموارد البشرية من خلال توفير التدريب والتعليم اللازمين لزيادة كفاءة العمال، فرأس المال البشري يجسد المعرفة والخبرة والموهبة لدى الأفراد.
3. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إي أن تفعيل الشراكة بين القطاعين " العام والخاص" يساهم في رفع النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة.
4. تحسين كفاءة الانفاق العام: إذ يقصد بذلك الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة، وبأقل قدر من التكاليف، وبذلك فأن تفعيل كفاءة الإنفاق العام، تساعد في تحقيق التنمية المستدامة. (عساف، 2014: 481)

يتبين من خلال ما تقدم يتبين أن تنويع الاقتصاد العراقي يُعد ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط. يجب على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لمعالجة العوامل الداخلية التي تعيق تنويع الاقتصاد، وتحسين إدارة الموارد النفطية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية. لتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، من الضروري تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة الاستثمار، وتطوير الموارد البشرية، وتحسين التجارة الخارجية، وتطوير البنية التحتية، وتحسين السياسات الاقتصادية، وزيادة الدعم للقطاع الخاص، وتحسين التعاون الدولي. من خلال هذه الجهود، يمكن للعراق تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز استقراره الاقتصادي.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة الحالية من الخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي العراقي ونظرا لصعوبة اجراء الحصر الشامل فقد استخدمت الدراسة أسلوب العينات العشوائية

البسيطة من أجل الحصول على بيانات الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 237 فرد وهم الذين قاموا بالإجابة عن اسئلة استمارة الاستبيان الالكتروني.

الأساليب الإحصائية: قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والأساليب الإحصائية (معامل الفاكرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، النسب والتكرارات، الوسط الحسابي والانحراف المعياري، معادلة الانحدار الخطي البسيط)

أداة الدراسةك تكونت استمارة الاستبيان من العبارات المتعلقة بمحور دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي ويشتمل على 5 عبارات ومحور التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط ويشتمل على 5 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1) في الإجابة عن أسئلة محاور الدراسة.

جدول (1): مستويات الاستجابة على عبارات أداة الدراسة

المستوي	الدرجة
منخفض جدا	1.79-1
منخفض	2.59-1.8
متوسط	3.39-2.60
مرتفع	4.19-3.40
مرتفع جدا	5.00 – 4.20

المصدر: (ليكرت، 1932)

صدق أداة الدراسة: تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان من خلال القيام بحساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه العبارة وذلك لتحديد مستوي الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات استمارة الاستبيان كانت ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية (0.01) وهذا يعني أن الأداة تتمتع بمستوي صدق مرتفع وهي صالحة لأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة: تم حساب معامل ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبيان وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (2): معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
دور النفط قي تحقيق التنوع الاقتصادي	0.747	5
التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على النفط	0.779	5
إجمالي استمارة الاستبيان	0.876	10

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوي ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 642-659
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.31

خصائص عينة الدراسة

جدول (3): توزيع عينة الدراسة وفقا لخصائصها

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	173	73.0
	أنثى	64	27.0
العمر	أقل من 30 سنه	35	14.8
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	76	32.1
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	83	35.0
	50 سنه فأكثر	43	18.1
المؤهل العلمي	بكالوريوس	79	33.3
	ماجستير	74	31.2
	دكتوراه	84	35.4

الإجابة عن أسئلة الدراسة: نتائج الإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على " ما هو دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات محور دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يساهم النفط في زيادة قدرة الحكومة على انشاء المشروعات الإنتاجية والاقتصادية	4.203	0.883	1	مرتفع جدا
يعمل النفط على توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنوع الاقتصادي	4.025	0.800	4	مرتفع
يساهم النفط في زيادة قدرة المشروعات الإنتاجية والاقتصادية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة	4.063	0.852	3	مرتفع
يعمل النفط على توفير التمويل اللازم لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الغير نفطية	4.101	0.691	2	مرتفع
يساهم النفط في زيادة مستويات دخل الأفراد مما يزيد من قدرتهم على انشاء مشروعات اقتصادية وانتاجية	3.975	0.698	5	مرتفع
المتوسط	4.073	0.785	مرتفعة	

عند دراسة عبارات محور دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق تبين أن عبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع جدا وأربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.073 بانحراف معياري 0.785 وهو ما يجيب عن السؤال الأول للدراسة

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على "ما مستوى التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال تقليل الاعتماد على النفط وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات محور التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط

العـــــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يعمل التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.	3.987	0.742	4	مرتفع
يساهم التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في تطوير الموارد البشرية من خلال توفير التدريب والتعليم	4.063	0.740	3	مرتفع
يعمل التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.886	0.891	5	مرتفع
يساهم التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في تحسين كفاءة الانفاق العام	4.253	0.630	1	مرتفع جدا
. يساهم التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في خلق حالة من التطور والنمو المجتمعي	4.190	0.601	2	مرتفع
المتوسط	4.076	0.721	مرتفع	

عند دراسة عبارات محور التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط تبين أن عبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع جدا وأربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.076 بانحراف معياري 0.721 وهو ما يجيب عن السؤال الثاني للدراسة

❖ نتائج الإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على "ما أثر التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معادلة الانحدار البسيط وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (6): تأثير التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

B	قيمة T	قيمة F	R	الدلالة الاحصائية
0.636	9.470	89.672	0.733	0.000

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

يبين من الجدول رقم (5) معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.01 وتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق عند مستوي معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى التنوع الاقتصادي بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق التنمية المستدامة في العراق بمقدار 0.636% وهو ما يجيب عن السؤال الثالث للدراسة

الخاتمة والنتائج والتوصيات: إن تنويع الاقتصاد العراقي يُعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط. يجب على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة العوامل الداخلية التي تُعيق تنويع الاقتصاد، وتحسين إدارة الموارد النفطية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية. وبعد الانتهاء من البحث يمكن تحديد الاستنتاجات والتوصيات في الآتي:

أولاً. الاستنتاجات:

1. يعد النفط موردًا استراتيجيًا هامًا في العراق، ولكن الاعتماد الكبير عليه يؤدي إلى تحديات كبيرة في تحقيق التنوع الاقتصادي، فالتنويع وسيلة للنمو والتطور الاقتصادي ومواجهة الأزمات العالمية، فهو هدفاً ضرورياً لتوفير الظروف المناسبة لانطلاق التنمية.
2. ارتفاع مستوى دور النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.073 بانحراف معياري 0.785 وهو ما يجيب عن السؤال الأول للدراسة
3. ارتفاع مستوى التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.076 بانحراف معياري 0.721 وهو ما يجيب عن السؤال الثاني للدراسة
4. وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق عند مستوي معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى التنوع الاقتصادي بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق التنمية المستدامة في العراق بمقدار 0.636% وهو ما يجيب عن السؤال الثالث للدراسة

ثانياً. التوصيات:

1. يوصي البحث الحكومة العراقية بضرورة القيام بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.
2. العمل على الاستفادة من النفط في انشاء مشروعات اقتصادية وانتاجية تساهم في زيادة مستويات دخل الأفراد

3. الاهتمام بالعمل على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشروعات الإنتاجية والاقتصادية
4. . قيام الحكومة العراقية بالعمل على اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة العوامل التي تُعيق تنويع الاقتصاد
5. العمل على تفعيل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحسين الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، مع ضرورة التركيز على القطاع الزراعي
6. الاهتمام بالعمل على تحسين بيئة الأعمال وتوفير البنية التحتية اللازمة لزيادة الاستثمار.
7. الاهتمام بالعمل على تحسين إدارة الموارد النفطية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية

المصادر

1. الأملح، حامد، (2022)، دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020قراءة تحليلية، مجلة بحوث ودراسات البترول، ع 36.
2. بندراي، محمد السيد، (2023)، الوضع القانوني لخصوصية عقود البترول: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج9، ع1.
3. البوعلي، يحي حمود حسن، شعبان، نور علي، (2020)، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولي.
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية " 2010-2014"، بغداد، 2009.
5. الحسن، عبد الرحمن محمد، (2011)، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 / 11/ 2011.
6. حسين، حامد الجبوري، (2017)، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز فرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق.
7. حمد، خلف محمد، (2024)، أثر الإيرادات النفطية في بعض مؤشرات الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي 2004- 2021، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج20، ع 65.
8. الخزرجي، أحمد يونس جبار، (2024)، أثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج20، ع66.
9. خضر، جاسم محمد، (2024)، تطور القطاع النفطي في العراق وأثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2024)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية، مج 20، ع 66.
10. الخطيب، ممدوح عوض، (2014)، التنويع والنمو الاقتصادي السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي 16- 17 فبراير 2014.
11. الخيكاني، نزار كاظم صبح، الغالبي، كريم سالم حسين، (2022)، التنويع الاقتصادي: المسار نحو اقتصاد مستدام في العراق، مستودع بحوث جامعة القادسية، مج4، ع 46.
12. الربيعي، رجاء خضر عبود، (2016)، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ع 18.
13. رسن، سالم عبد الحسن، (1999)، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس.
14. رينسيس ليكرت، أسلوب لبحث مقياس السلوكيات، صفحة 140، 1932

15. السناهي، مضر منعم، (2012)، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.
16. شبيب الشمري: الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985-2015)، (2018)، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع 23، السنة 12.
17. طاهر، جميل، (1997)، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط.
18. الطائي، بشير هادي عودة، (2021)، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق، الشروط وآليات القياس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج 17، ع 26.
19. عبدالحميد، خالد هاشم (2018)، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج19، ع 1.
20. عثمان، حاتم نظمي عثمان، (2014)، اتفاقيات البترول والغاو وسلطة الدولة وتعديلها، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
21. عساف، نزار دياب، (2014)، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار، كية الإدارة والاقتصاد، مج6، ع12.
22. العلي، رحمن حسن، (2016)، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية- ع 21.
23. الفتلاوي، مصطفي وسام محمد، (2024)، قياس أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية تجارب بعص الدول مع الإشارة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء.
24. القرعان، أنور، (2013)، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون النفطي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، ع 105.
25. محمد، سحر قاسم، (2011)، الآليات الواجبة توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط لاقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
26. مخلفي، أمينة، (2014)، مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، محاضرات خاصة لقادة تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، الجزء الأول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قاصد مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
27. مصعب عبد العالي ثامر حسين، (2017)، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للفترة ما بين (2003-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.
28. مناتي، عدنان، ومجيد، ليلى (2017)، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (52).
29. منير، عامر سامي، العلاوي، خير الله رجب زيدان، (2021)، أثر تقلبات أسعار النفط الاستثمار الأجنبي المباشر (2004- 2019)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج 17، ع55.
30. نصيف، ثائر محمد، (2016)، أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية، مج 7، ملحق ع4.
31. هواري وأحلام، علي سيدي، (2019)، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط، مجلة البشائر الاقتصادية، مج5، ع2.